الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الأول

ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع

دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية

دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR – برج بوعريريج–

إعداد الطلبة:

- قادري أكرم
- داوش أيمن

إشراف الأستاذ (ة)

بليدة كاميليا

السنة الجامعية: 2021– 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الأول

ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع

دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية

دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR – برج بوعريريج–

إعداد الطلبة:

- قادري أكرم
- داوش أيمن

إشراف الأستاذ (ة)

بليدة كاميليا

السنة الجامعية: 2021– 2022

شكـــر وتقديـــر

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه لي وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

لا شكر لمخلوق قبل شكر الخالق عز وجل الذي أنار لنا الألباب وفتح أمامنا الأبواب ووهبنا القدرة على طلب العلم.

و أتوجه بشكر والعرفان والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذة **المشرفة**

كاميليا بليدة

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا في إتمام هذا البحث .

إهـــداء

الحمد لله و كفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه تمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة للعائلة الكريمة والى كل من قاسمني لحظات في المشوار الدراسي .

إلى كل من كان لهم اثر على حياتي .

ونسأل الله أن يجعل هذا العمل المتواضع نبراسا لكل طالب علم

أمين يا رب العالمين

أكرم

إهـــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ولا أرقام أن تحصى فضائلهما

أبي وأمي أطال الله عمرهما في طاعته.

إلى إخوتي:

وإلى جدتي أطال الله في عمرها التي لطالما كانت دعواتها سبب في تشجيعي لمواصلة

طلب العلم والاجتهاد والمثابرة

وإلى أصدقاء الدرب

وإلى كل من تبوء من القلب منزلة المحبين

أيمن

ملخص:

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلف التقدم التكنولوجي في الجانب المالي للاقتصاد العالمي، أفرزت وجه تمويلي جديد وناشئ مجسد في الشركات الناشئة، والتي مثلت تحدي أمام البنوك التقليدية منها التجارية التي أصبح من الضروري عليها أن تتجاوز الوظائف التقليدية والعمل على تطوير خدماتها المصرفية ووسائل تقديمها ورفع كفاءة أدائها.

حيث أصبحت ترتكز صناعة الخدمات المالية والمصرفية في جزء كبير من جهدها عليها وذلك لبناء نظم مصرفية متقدمة جدا لتساير التطورات التكنولوجيا من اجل تقديم خدمات تتفق مع رغبات الزبائن في الوقت والمكان المناسبين كعامل حاسن للبقاء في الساحة المصرفية من أجل التوسع واللامحدودية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التكنولوجيا المالية، التقدم الرقمي، الخدمات المالية.

Abstract

Financial technology is the result of technological advances in the financial aspect of the global economy, creating a new and emerging financing face embodied in startups, which have challenged traditional commercial banks, which have become necessary to go beyond traditional jobs and work to develop their banking services and means of providing them and increasing their performance efficiency.

The financial and banking services industry has become based in a large part of its efforts to build very advanced banking systems to keep pace with technology developments in order to provide services consistent with the wishes of customers at the right time and place as a factor in staying in the banking arena in order to expand and unlimited.

***Keywords**: Commercial banks, financial technology, digital progress, financial services.*

فهرس المحتويات

مقدمة عامة 1

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والتكنولوجيا المالية..... 6

تمهيد:..... 6

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية 7

المطلب الأول: نشأة التكنولوجيا المالية 7

1) التكنولوجيا المالية: (1886-1967)..... 7

2) التكنولوجيا المالية: (1967-2008)..... 7

3) التكنولوجيا المالية: (من 2008 إلى يومنا هذا)..... 8

المطلب الثاني: تعريف التكنولوجيا المالية وأهم خصائصها 9

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية 9

ثانيا: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية 12

المطلب الثالث: أسباب ظهور التكنولوجيا المالية..... 13

المطلب الرابع: خدمات التكنولوجيا المالية 14

1) خدمات الدفع: 14

2) العمليات المصرفية الموجهة للأفراد: 14

3) الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:..... 15

المطلب الخامس: أهداف استخدام التكنولوجيا المالية البنكية..... 16

1- الأداء..... 16

2- الفاعلية..... 17

3- التوسع..... 17

4- خفض التكاليف..... 18

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية..... 19
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية..... 19
الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية 20
الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية..... 21
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية والعوامل المؤثرة على نشاطها..... 25
الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية 25
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية 27
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية والمؤسسات المالية 28
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وتقييمه 28
الفرع الأول: الأداء المالي..... 28
الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي 33
خلاصة الفصل: 42
الفصل التطبيقي: دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR برج بوعريريج..... 44
المبحث الأول: منهجية الدراسة التحليلية 44
المطلب الأول: بناء أداة الاستبيان 44
المطلب الثاني: هيكل الاستبيان وفرضياته..... 45
المبحث الثاني: تحليل النتائج..... 46
المطلب الأول: درجة صدق وثبات الاستبيان..... 46
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة 47
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الفرضيات. 51
خلاصة الفصل: 57
خاتمة: 59
قائمة المصادر والمراجع

قائمة الملاحق

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	44
02	**تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي**	45
03	يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان	46
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	48
05	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.	49
06	يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.	50
07	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	51
08	العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي باستخدام اختبار الانحدار	52
09	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.	53
10	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	55

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	48
02	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.	49
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.	50
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	51

مقدمة عامة

يشهد العالم المعاصر تقدما نحو التطور والتحول في شتى المجالات العلمية، فقد أدى التقدم التكنولوجي المتسارع إلى زيادة الكفاءة والسرعة في اداء الأعمال، وهو ما أدى إلى وجود تقنيات ووسائل تكنولوجيا أدت إلى اهتمام كبير ورغبة في الحصول عليها وتبنيها خصوصا فيما يتعلق بالمنافع التي تفرزها من جراء استخدامها، وساعد التطور التكنولوجي على ظهور العديد من التطورات في العمليات خاصة المصرفي، حيث أدمج في القطاع المصرفي قدرا ضخما من الإنجازات التكنولوجية لا سيما يخص المنافسة والابتكارات الجديدة وهو ما أدى إلى إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي.

من هنا دعت الحاجة إلى إجبارية ابتكار أدوات مالية جيدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين داخل هذه الساحة، من بين هذه الابتكارات ما عرف بالتكنولوجيا المالية والتي تعتبر بمثابة قوة اقتصادية جديدة.

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلف التقدم التكنولوجي في الجانب المالي للاقتصاد العالمي، أفرزت وجه تمويلي جديد وناشئ مجسد في الشركات الناشئة، والتي مثلت تحدي أمام البنوك التقليدية منها التجارية التي أصبح من الضروري عليها أن تتجاوز الوظائف التقليدية والعمل على تطوير خدماتها المصرفية ووسائل تقديمها ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وتحقيقا لما يسعى إليه المصرف نحو استمراره والمنافسة وجذب متعاملين جدد، ومن جانب آخر منافسا شرسا قد يقلل من فرصها الاستثمارية إذا لم تتدارك وتيرة التقدم الرقمي بما يخدم زبائنها، حيث تسهم هذه التكنولوجيا في عدة ميزات تنعكس على المستثمرين الممولين من جهة، وعلى المستفيدين من الخدمات المالية من جهة أخرى.

1. الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تسهم التكنولوجيا المالية في تفعيل وتحسين أداء البنوك التجارية؟

2. وللإحاطة أكثر بموضوع البحث سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) ماهي التكنولوجيا المالية؟ وقطاعات تخصصها؟
2) ما هي مختلف مجالات التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية؟
3) إلى أي حد تستخدم البنوك التجارية التكنولوجيا المالية؟
4) هل تؤثر التكنولوجيا المالية في مستوى الأداء المالي للتكنولوجيا المالية؟

3. فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، حاولنا صياغة العديد من الفرضيات منها:

1) تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.
2) تزيد التكنولوجيا المالية من ربحية البنوك.
3) هناك علاقة مباشرة بين استخدام التكنولوجيا المالية وتطور أداء البنوك التجارية.
4) يؤثر استخدام التكنولوجيا المالية تأثيرا طرديا مباشرا على الأداء المالي للبنوك التجارية.

4. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ أهداف عدة، من بينها:

1) تسليط الضوء على المصطلح الجديد في عالم الاقتصاد ألا وهو التكنولوجيا المالية.
2) محاولة إظهار العلاقة بين البنوك ومدى استخدامها للتكنولوجيا المالية.
3) معرفة مدى تأثير التكنولوجيا المالية في تفعيل وتحسين أداء البنوك التجارية.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من الحداثة التي تميز البنوك من جهة، وكذا التطورات والتغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية والتي تحتم على البنوك التجارية ضرورة تطبيق مفهوم التكنولوجيا المالية من أجل ضمان استمراريتها وبقائها، كما تتجلى أهمية الدراسة في أهمية قطاع التكنولوجيا المالية بمجالاته المختلفة وما نتج عنه من قبل لموازين القطاع المالي وما جاء به من تقنيات حديثة.

6. أسباب اختيار الموضوع:

1) الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بمعالجة المواضيع المتعلقة بالبنوك.
- الرغبة الشخصية في الإلمام بالموضوع ميدانيا.
- يتميز هذا الموضوع بالحداثة والديناميكية خاصة في ظل تبني مفهوم التكنولوجيا المالية.
- إضافة إلى أن موضوع البحث يخدم ويطابق تخصصنا في مجال البنوك.

2) الأسباب الموضوعية:

- معرفة ما مدى أثر التكنولوجيا المالية ودورها في تحسين أداء البنوك التجارية وربطها بأرض الواقع.
- مواكبة القطاع المصرفي للتحولات والتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المالية.
- أهمية مستوى الأداء البنكي في تنمية الاقتصاد الوطني.

7. الدراسات السابقة:

1) دراسة مروان درويش بعنوان "انعكاسات استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية على تحسين أداء البنوك التجارية العاملة في فلسطين"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات التكنولوجيا المالية على تحسين أداء البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية تستخدم التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية بدرجة كبيرة مما عكس أثارا إيجابية على أداء البنوك من حيث القدرة التنافسية وخفض التكاليف وفاعلية تقديم الخدمة المصرفية إضافة إلى تلبية احتياجات العملاء من تسهيل عملية تقديم الخدمة لهم بما يحقق رضاهم بدرجة عالية.

2) دراسة بوسباطة ريان تحت عنوان "دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية" سنة 2020، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة (التمويل، التحويلات المالية، الإقراض) والأداء المالي للبنوك التجارية وفروعها، كما أن التكنولوجيا المالية أداة مساهمة في تحسين الأداء المالي بفضل منصات التمويل الجماعي والبرامج المتطورة لتحويل الأموال وصرف العملة الصعبة.

3) دراسة عقلة نواش محمد الرشيد بعنوان "أثر استثمار تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المالية على أداء المصارف السعودية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استثمار تكنولوجيا المالية على أداء المصارف السعودية المدرجة في اللسوق المالي وفقا لمقاييس الأداء، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية وإيجابية بين الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

8. منهج الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة السابقة، ووصولا لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، فإننا سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الإلمام والإحاطة بالحقائق والمعلومات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وتقديم الإطار العام للبنوك التجارية وكذا فيما يتعلق بالأداء المالي وتقييمه داخل البنوك التجارية.

هيكل الدراسة:

انطلاقا من أهمية الموضوع والأهداف التي نسعى إلى الوصول إليها وكذلك الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار صحة الفرضيات، سيتم تقسيم هذا البحث إلى فصلين.

الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والتكنولوجيا المالية، قسمناه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية التكنولوجيا المالية وفي المبحث الثاني مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ، و في المبحث الثالث فقد استعرضنا تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية والمؤسسات المالية، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR برج بوعريريج ، حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول منهجية الدراسة التحليلية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل النتائج.

الفصل الأول

مفاهيم عامة

حول البنوك التجارية والتكنولوجيا المالية

تمهيد:

يعيش العالم المعاصر تقدما في مختلف المجالات، ويعد التقدم في التكنولوجيا المالية من أهم هذه المجالات التي شهدت هذا التقدم فأصبحت المورد الأكثر أهمية إذا أنها تعتبر نقطة القوة والتميز في عصر سمته الأساسية هي المعلوماتية ساعد التطور التكنولوجي على التدفق السريع لها عبر مختلف التقنيات.

فالتكنولوجيا المالية هي مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام كل ما أسفرت عليه التكنولوجيا الحديثة، فهي اثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع المصرفي والمالي.

فالتكنولوجيا المالية موضوع معاصر يكسب أهميته من واقع حال الاقتصاد المحلي والعالمي الذي تسعى فيه البنوك التجارية إلى إحداث نقلة نوعية في القطاع المصرفي من خلال التحسين لأدائها المالي.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل الذي يضم ثلاثة مباحث أساسية تمثلت في:

- **المبحث الأول**: ماهية التكنولوجيا المالية؛
- **المبحث الثاني**: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية؛
- **المبحث الثالث**: تقييم الأداء المالي في البنوك.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية مفهوم حديث ومجال مستقطب للشركات الناشئة وذلك باعتبارها ابتكار قائم على التكنولوجيا في المجال المالي والخدمات التي قد تؤدي إلى نماذج الأعمال أو عمليات او منتجات جديدة التي لها تأثير مادي مرتبط بتقديم الخدمات المالية.

المطلب الأول: نشأة التكنولوجيا المالية

يمكن تقسيم التكنولوجيا المالية إلى عدد من المراحل المختلفة، شهدت كل من هذه المراحل الثلاثة مستوى مميزا من التمايز في السوق أدى إلى تغييرات في طريقة تفاعل المستهلكين مع أموالهم.[1]

1) التكنولوجيا المالية: (1886-1967)

تتضمن هذه المرحلة بناء البنية التحتية التي ستدعم الخدمات المالية المعولمة، من أول كابل عبر المحيط الأطلسي (1866) وشيكة بنك الاحتياطي الفيدرالي (1918) في الولايات المتحدة من أول نظام إلكتروني التحويل الأموال باستخدام تقنيات مثل التلغراف ورمز مورس. لقد كانت أساسية وفقا لمعايير اليوم، ولكن في وقت تطوير البنية التحتية والنقل، كانت القدرة على إجراء المعاملات المالية على مسافة أكبر جد معقدة.

2) التكنولوجيا المالية: (1967-2008)

شهدت التسعينيات أولى التحركات نحو الخدمات المصرفية الرقمية، حيث بدأ العملاء بإدارة أموالهم بطرق مختلف، تم إطلاق (PayPal) في عام 1998 والذي كان حجر الأساس لأنظمة الدفع الجديدة التي ستأتي مع تزايد اتصال العالم بالأنترنت.

في فترة السبعينيات قامت (NASDAQ) بإنشاء أول بورصة رقمية في العالم و(SWIFT) (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، وهو بروتوكول اتصال بين المؤسسات المالية لتسهيل الحجم الكبير للمدفوعات عبر الحدود، تميزت بداية هذه المرحلة بتركيب أول جهاز صراف آلي من قبل باركليز في عام 1967، وتتميز بالانتقال من التناظرية إلى الرقمنة المالية، استمرت هذه المرحلة خلال ثمانينيات القرن الماضي مع ظهور أجهزة الكمبيوتر المركزية للبنك، تغيرت طريقة التعاملات التجارية للأفراد بفعل تنامي الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، حيث أدت ثورة الإنترنت إلى تحول في تصور الناس للمؤسسات المالية، الأزمة المالية العالمية 2008، هي التي أسدلت الستار على عصر التكنولوجيا المالية المعاصر ودفع بالابتكار خلال الحقبة التالية.

[1] – شعيب مقلاتي، بوبغل الزواوي، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2012/2020، ص ص 10،09.

3) التكنولوجيا المالية: (من 2008 إلى يومنا هذا)

ما بعد الأزمة المالية 2008 أصبح عصر الشركات الناشئة، مع وجود دافع الابتكار بين المستثمرين والمستهلكين الذين يقودون موجة من المنتجات والخدمات الجديدة، حتى البنوك الراسخة بدأت في التصرف وتصنيف نفسها كشركات ناشئة، تم فتح تقنيات جديدة لتسهيل إنشاء منتجات مصرفية رقمية باستخدام الخدمات المصرفية المفتوحة، والتي تتيح لشركات الطرف الثالث الوصول إلى البيانات المالية.

جعلت منصات الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS) بما في ذلك (Treezor) و (SolarisBank) من السهل على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الابتعاد عن الأنظمة القديمة المعقدة لتمكينها من إطلاق البنوك الجديدة". ولدت (Bitcoin) في عام 2009 متبوعة بالعملات المشفرة الأخرى باستخدام تقنية (blockchain)، يعني اعتماد الهواتف الذكية، وبالتالي تصبح الأجهزة المحمولة الوسيلة الأساسية التي يستخدمها الأشخاص للوصول إلى الويب والخدمات المالية الأخرى.

أما عن تطور التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية فكان على النحو التالي:

للخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا ويمكن اختصاره في المراحل الآتية:[1]

– المرحلة الأولى (1866–1967): في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع جهاز الصرف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.

– المرحلة الثانية (1967–2008): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الأنترنيت.

– المرحلة الثالثة (2008– إلى يومنا هذا): منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

إن الفينتك (التكنولوجيا المالية) ثروة اقتصادية جديدة خاصة في القطاع المالي بدأت منذ الأزمة العالمية خلال السنوات الأربع الماضية وتحديدا منذ سنة 2013، بدأت تشهد صعودا واضحا وبدأ اعتقاد البعض بأننا

[1] – حرفوش سعيدة، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة الآفاق العلمية، العدد 03، ص 728.

سنشهد هذا الصراع ما بين البنوك التقليدية والمؤسسات المالية التقليدية، مع هذه الشركات الصاعدة والتي استطاعت أن تجذب الكثير من الأفراد والشركات، رغم ذلك شوهدت مؤخرا عمليات اندماج وعمليات شراء الشركات ال: "Fintech"، وحتى البنوك بدأت تستخدم تكنولوجيا الفينتك.

وقد امتدت ثروة التكنولوجيا المالية إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ويظهر ذلك في النمو الواضح العدد الشركات التي تستخدم هذه التكنولوجيا، فنجد 105شركة سنة 2016 ، موزعة كالتالي: 29 % بشمال إفريقيا و43 % بدول مجلس التعاون الخليجي و29 % في دول المشرق العربي، ويأتي على رأس تلك الدول المستخدمة للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة أن لديها بيئة حاضنة لتطوير قطاعات ال: "Fintech" بإجمالي 30 شركة، "ومصر" 17 شركة، "الأردن" 15 شركة، "لبنان" 15 شركة، "المغرب" 8 شركات، "الكويت"6 شركات، "السعودية"6 شركات، "تونس" 3 شركات، الجزائر شركتان، وكل من "البحرين وسلطنة عمان" و"قطر" شركة واحدة في كل منهم، ولا توجد أي شركة من هذا النوع من الشركات في العراق.[1]

المطلب الثاني: تعريف التكنولوجيا المالية وأهم خصائصها

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

تتعدد التكنولوجيا وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وكذا اختلاف الشخص أو الهيئة القائمة بالتعريف، وعليه سنحاول إدراج التعاريف التالية:

يقصد بها التطبيق العملي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلف التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، كما أنها مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجته المادية[2].

تعني التكنولوجيا رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات ومعدات ومنتجات وعمليات وخدمات جديدة أو محسنة.[3]

[1]- حرفوش سعيدة، المرجع السابق، ص 735-736.

[2]- ليلى حسام الدين، أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 08.

[3]- نادر شعبان ابراهيم السواح، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص 09.

يعرف قاموس (American Heritage) التكنولوجيا على أنها تطبيق العلم للأهداف التجارية والتصنيعية وكذلك هي الطريقة والمواد المستخدمة لتحقيق هدف تجاري وصناعي).[1]

إن كلمة تكنولوجيا يرجع أصل لفظها إلى اللغة اللاتينية Technlogy والتي هي مشتقة من الكلمة اليونانية Logas والتي تعني العلم أو الحراسة، ويكون معنى الكلمة كلها علم الوسيلة التي بها يستطيع الإنسان بلوغ مراده ونستطيع أن نقول بأنها توظيف العلم لخدمة مختلف نواحي الحياة التطبيقية.[2]

أما مفهوم تكنولوجيا المالية أو "FinTech :

كلمة " FinTech " مشتقة من اقتران منطقتين متكاملتين: الخدمات المالية والحلول القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، وقد ترجمت كلمة "FinTech" بقاموس أكسفورد على النحو التالي: "برامج الكمبيوتر وغيرها من التقنيات المستخدمة لدعم أو تمكين الخدمات المصرفية والمالية".[3]

وحسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيرفوت (Pyfort)" توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية.[4]

أما معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.[5]

---

[1]- فائق محمد سرحان الزوبني، ابراهيم عبد الله عيدان، تكنولوجيا المعلومات في إدارة المشاريع الإنشائية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017/2016، ص 23.

[2]- لحمر عباس ابن تاج، تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "الواقع والمعوقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 13.

[3]- Bernardo Nicoletti, The Future of FinTech: Integrating Finance and Technology in Financial Services, Palgrave Macmillan ,P: 12

[4]- عبد الرحيم وهيبة وأشواق بن قدور (2018): توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث، ص 13.

[5]- عبد الرحمان وهيبة، عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء الثالث، ص 66.

أما مجلس الاستقرار المالي فقد عرفها بأنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات لها اثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعليه تقديم الخدمات المالية، وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل : مدفوعات التجزئة والجملة، البنية التحتية للأسواق المالية، إدارة الاستثمار، التأمين، توفير الائتمان ،زيادة رأس المال.[1]

وقد أصبح سائدا أن فينتك (Fintech) مصطلح يستخدم للدلالة على الشركات التي تقدم التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي. لقد أصبحت هذه الشركات اتجاها ملحوظا منذ عام 2010، فشركات Fintech هي في الغالب شركات صغيرة أو صغيرة أو متوسطة الحجم ليس لديها الكثير من الأسهم، ولكن لديها فكرة واضحة عن كيفية إدخال جديدة أو كيفية تحسين الخدمات القائمة في المجال المالي، سوق الخدمات، عادة ، هذه هي الشركات الناشئة في التكنولوجيا، وعندها يتزايد باستمرار من خلال تقديرات مختلفة، وقد تجاوز عددهم بالفعل عشرة آلاف شركة، وكقاعدة عامة، يستخدم الاستثمار والتمويل الجماعي لتمويل شركات التكنولوجيا.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التكنولوجيا المالية هي "هي الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك مثل المعاملات مع الزبائن وتحويل الأموال".

أما من الناحية البنكية يمكن اعتبارها بأنها: "ظهرت بظهور النقد الالكتروني، الذي تزاوج بتقنيات المعلومات، فهي تعد بمثابة مجموع الوسائل والأدوات التكنولوجية من أجهزة، ومنصات الكترونية، وتطبيقات وبرامج معلوماتية التي تعمل على تطوير وتسهيل الخدمات البنكية على المستهلكين، والتغلب على فوارق الزمان والمكان، بإتاحة الأنشطة البنكية بأشكال متنوعة.

وهي أيضا "رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة، فهي تضم التكنولوجيا وتشمل الآلات والمعدات والبرامج البنكية، وتشمل الإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي.[2]

إذن التكنولوجيا المالية البنكية هي عبارة كافة العمليات والنشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية.

[1]– حيزية بنية وابتسام عليوش، تكنولوجيا المعلومات "ثورة اقتصادية جديدة" (دراسة حالة منطقتي الرق الأوسط ومال افريقيا)، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث، ص 13.

[2]– منار حيدر علي وآخرون، التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 64، 2020، ص 146.

ثانيا: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- ✓ **الوصول لكل المستخدمين:** في الخدمات المالية التقليدية يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل؛
- ✓ **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري .
- ✓ **تصميم محوره العميل:** تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة.
- ✓ **السرعة:** تسمح التحليلات القوية الشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية.
- ✓ **سياسة البيانات أولا/ الهواتف المحمولة أولا:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

[1]– مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث، ص ص 92، 93

المطلب الثالث: أسباب ظهور التكنولوجيا المالية

لقد تظافرت العديد من العوامل مهدت لظهور شركات التكنولوجيا المالية وعلى رأسها:

- **أولا:** أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 للمستهلكين بشكل واضح أوجه القصور في النظام المصرفي التقليدي الذي أدى إلى الأزمة.[1]
- **ثانيا:** ظهور تكنولوجيات جديدة ساعدت على توفير التنقل، وسهولة الاستخدام (التصور المعلوماتي)، والسرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية[2].

1. القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية: من أهم القطاعات التي تنشط فيها شركات التكنولوجيا المالية نجد:

- **قطاع المدفوعات:** وهو القطاع الأكثر تقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الانترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها[3]، ومن أمثلة الشركات الناشطة في هذا المجال نجد :شركة Madfooat الناشطة الأردن منذ سنة 2011 ،Beam walle (بيم والي) ناشطة الإمارات منذ 2012 .
- **قطاع الاقتراض:** يشمل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير المال والإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض[4]، مثال: Money Fellows الناشطة السوق المصري منذ 2014 وهي منصة للإقراض الرقمي تستخدم فكرة تدوير الأموال، وشركة Liwwa الناشطة في السوق في السوق الأردني منذ 2013 توفر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- **تقديم خدمات تحويل الأموال:** عبر العالم وإدارة التأمين وحلول التأمين والخدمات القائمة على السلسلة البلوكات الرقمية مثل العملات الرقمية المشفرة، من أهم الشركات الناشطة في الدول العربية نجد: تطبيق ناو موني (NOW Money) ناشطة سوق الإماراتي منذ 2016 لتحويل الأموال، فاينرد (Finerd) ناشطة سوق الإماراتي منذ 2015 مختصة في إدارة الثروات، Democrance شركة تأمين ناشطة سوق الإماراتي منذ 2015، و BitOasis ناشطة سوق الإماراتي منذ 2014 أول شركة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة في الخليج.

---

[1]- Ibid, P: 962.

[2]- Svetlana Saksonova& Irina Kuzmina-Merlino, Op cit, P: 962.

[3]- حيزية بنية وابتسام عليوش، مرجع سبق ذكره ، ص:13.

[4]- المرجع نفسه.

المطلب الرابع: خدمات التكنولوجيا المالية

يمكن إيجاز خدمات التكنولوجيا المالية في العناصر الآتية:[1]

1) خدمات الدفع:

تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها "الفيتنك" للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها:

- الدفع عبر الهاتف النقال؛
- التحويلات المالية إلى الخارج تكون بأقل تكلفة (تخفيض تكاليف التبادل الدولي للنقود)؛
- تبادل العملات دون تكلفة؛
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الإلكترونية، وتسهيل عمليات الدفع عبر الانترنيت والتي تشتمل على وسائل الدفع المبتكرة؛
- تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.

2) العمليات المصرفية الموجهة للأفراد:

وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنيت، دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

1) الاستثمار والتمويل:

- تقوم الفيتنك باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة
- توفير منصات التمويل الجماعي للشركات سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال أوفي شكل تبرعات؛
- تقديم الاستشارة عبر الأنترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم، وتحليل المخاطر، وتقديم مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية للعميل.

[1] – بوسباطة ريان، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021/2020، ص ص 18،19.

2) خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات "big data":

تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملائمة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن السيبراني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة. تقوم الفينك أيضا بتحليل المخاطر وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.

3) الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:

تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكات "Blocktech " التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين Blockchain" فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، أما النسبة للشركات تقدم الفينك أيضا حلول مثل برامج معالجة المعلومات وكذا إجراءات التحكم في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة الضرائب ...

وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي (اتحاد المصارف العربية، 2020):

- الائتمان والإيداع وجمع رأس المال، المدفوعات والمقاصة والتسوية، وإدارة الاستثمارات/ الثروات.

وبحسب تقرير ومضة وبايفورت، تم تقسيم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى موجتين، تتضمن الموجة الأولى حلول الدفع وحلول الإقراض، أما الموجة الثانية فتشمل إدخال التكنولوجيا إلى التحويلات المالية الدولية والتأمين "Insurtech" وإدارة الثروات والاستثمارات.

وهناك ظاهرة جديدة أخرى في مجال التكنولوجيا المالية هي تكنولوجيا البلوكشين Blockchain"، وهي بمثابة دفتر رقمي مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة Cryptocurrencies، حيث تميز سنة 2017 باقتحام العملات الافتراضية المشفرة أسواق المال العالمية، وأكثرها جدلا هي « البتكوين» وهي عملة رقمية افتراضية مشفرة باتت أشهر أدوات التداول المالي والمضاربة، لا وجود مادي لها، ولا تخضع لأية رقابة.

المطلب الخامس: أهداف استخدام التكنولوجيا المالية البنكية

تتمثل أهداف استخدام التكنولوجيا المالية البنكية في:[1]

1- الأداء

يرتبط مفهوم الأداء ارتباطا وثيقا بمفهوم الإدارة و يشكل أحد المحاور الرئيسية التي ينصب عليها الاهتمام، الأداء يمثل قدرة المنظمة للوصول إلى أهدافها عبر استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وهو انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها لتحقيق أهدافها، ويشير مفهوم الأداء أيضا إلى قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو بكونه يمثل قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد التي تتمثل في البقاء والنمو والتكيف"، ويرى آخرون أن الأداء يعكس قدرة المنظمة في استخدام مواردها التي تمكنها من تحقيق أهدافها، فالأداء يعتبر انعكاسا لكيفية استخدام المنظمة للموارد البشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهناك من يرى أن الأداء يعكس الفكرة الأوسع الفاعلية المنظمة وغالبا ما يتخذ الأداء شكلين.

- ✓ **الأداء المالي:** يركز على استخدام المخرجات البسيطة المعتمدة على المؤشرات المالية المتمثلة في الربح والعائد على الاستثمار والتدفق النقدي.
- ✓ **الأداء التشغيلي:** يعد المفهوم الأوسع لأداء الأعمال وقياسها من خلال مؤشرات المبيعات والحصة السوقية واتجاهات الزبائن وولائهم.

إذن فالأداء يرتبط بالقدرة، والقدرة مصطلح مرتبط بالإمكانيات وحسن استغلالها، فلو توفرت الإمكانيات ولم يحسن استغلالها فان الأداء سيكون ضعيفا، وكذلك فيما لو توفرت إدارة جيدة دون توفر الإمكانات فإن الأداء أيضا يبقى محدودا، لذا يجب توفر الشرطين لتحسين الأداء وهذا ما تدركه المنظمات وتسعى إلى توفيره دائما.

والبنوك كونها تعيش في جو من المنافسة الشديدة فإنها تسعى للحفاظ على بقائها ونموها وتكيفها، وهذا الأمر يحتاج إلى تحسين أدائها باستمرار، ولذا فإن مسيري البنوك يتساءلون حول كيفية تحسين الأداء، غير أن تحسين الأداء ليس مجرد عملية إدارية تتحكم بها البنوك بمفردها بل هناك طرفا محوريا أساسيا يتمثل في عملاء البنوك ومجموع المتعاملين.

[1] - مروان درويش، انعكاسات استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية على تحسين أداء البنوك العاملة في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة القدس المفتوحة، 2018، ص ص 72، 73.

وفي خضم التطورات الكبيرة التي شهدها العالم بظهور ثورة التكنولوجيا المالية تسعت البنوك إلى تحسين أدائها من خلال استغلال هذه الثورة لبناء مكانة متميزة في أذهان العملاء والتي تمثل مجموع من الادراكات والانطباعات التي يكونها العملاء عن الخدمة من خلال مقارنتها بالخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المنافسة.

ومن هنا فان عمليه تحسين أداء البنوك تكمن في تركيز نشاطاتها المستخدمة لرسم معالم الخدمة بالصورة العالقة في أذهان العملاء، وهذا ما يفسر تركيز نشاطات البنوك وقراراتها في تصميم الخدمات من خلال فهم وتحليل ما يدور في أذهان المتعاملين معها لتحديد حاجاتهم ورغباتهم وتوقعاتهم المتغيرة باستمرار، ويجعلها دائمة السعي لابتكار خدمات جديدة أو تطوير الخدمات القائمة من خلال إدخال كل ما هو جديد من تقنيات حديثة من اجل الحفاظ على عملائها وحصتها السوقية ومن ثم نموها وتكييفها.

في الواقع إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة البنكية وتعريف العملاء بها يساهم إلى حد كبير في تحسين أداء البنوك الذي يتجسد من خلال خفض التكاليف وزيادة حجم النشاط المصرفي وتعزيز دور المنافسة إضافة إلى تقديم خدمات بفاعلية وتحقيق رضا العملاء وولائهم.

2- الفاعلية

تتجسد فاعلية تقديم الخدمات البنكية من خلال تقديم خدمات مميزة وذات جودة عالية وبأقل جهد وكلفة، فكلا الطرفين متلقي الخدمة ومقدم الخدمة يطمح إلى توفير الوقت، فالعميل يعتبر عنصر الوقت ذو قيمة عالية بالنسبة له ويبحث عن المصدر الذي يحقق رغباته في إتمام معاملاته وتوفير المعلومات دون جهد أو عناء أو انتظار، كما يسعى دائما للحصول على خدمة دقيقة وذات جودة عالية، والمصرف يطمح إلى تحقيق رغبات العملاء للحفاظ عليهم واستقطاب غيرهم من خلال تقديم خدمات عالية الكفاءة وذات جودة مميزة وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

3- التوسع

يتيح استخدام التقنية الحديثة والمتطورة زيادة حجم التعاملات مع قاعدة عملاء متعددة قطاعيا وجغرافيا تتخطى حدود الإقليم حيث استطاع مسيرو البنوك من الاتصال والتواصل مع العملاء في مختلف أماكن تواجدهم دون الحاجة لحضورهم إلى فرع البنك، حيث بالإمكان إتمام مختلف الخدمات البنكية من سحب وإيداع ودفع الفواتير وتغطية الشيكات وإتمام التعاملات التجارية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية التي يوفرها البنك، وهذا الأمر عزز من قدرات البنوك للوصول إلى مختلف مناطق نشاطها المصرفي دونما حاجة لفتح فروع كثيرة ومكلفة.

4- خفض التكاليف

لقد شكل استخدام التكنولوجيا في إتمام العمليات البنكية ونقل وتبادل المعلومات بين العملاء وفروع المصرف أحد أهم الركائز التي يستند فيها المصرف للتقليل من النفقات الإدارية، وذلك من خلال الاعتماد على الركائز الإلكترونية في انجاز العمل المصرفي مما يوفر التكاليف والأسعار على حد سواء، توضح التقرير والإحصاءات العالمية أنه في حال أن تكلفة الخدمة البنكية في فرع البنك يوازي 107 سنتا فإنه باستخدام الهاتف الخلوي تكلف 55 سنتا، بواسطة جهاز الصراف الالي 25 سنتا و2 سنتا فقط باستخدام شبكة الأنترنت.

- إضافة إلى:

- تحقيق ميزة تنافسية للمصرف في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في جعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء.
- تساعد التكنولوجيا المتقدمة المصرف في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، مما يساعد العملاء على سرعة اتخاذ قرارات التعامل في خدمات المصرف المقدمة لهم.
- الرفع من ربحية المصرف، حيث تستفيد هذه الأخيرة عند إصدارها للأدوات والمنتجات الإلكترونية من رسوم عديدة، مثل رسوم الإصدار ورسوم الاشتراك وتباين المعلومات والبيانات البنكية وإلى استحداث العديد من المنتجات التمويلية الحديثة مثل بطاقات الائتمان.
- زيادة القيمة المضافة لدى المصارف نتيجة ممارستها للحداثة البنكية بما تطلبه من نظم ابتكارية عالية التكلفة.
- تحرير الأعمال البنكية من الروتين والأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي المصرف ويساعدهم على زيادة الاهتمام بجودة الخدمة من خلال توجيه الوقت نحو العمل الخلاق مما يساعد على تحسين ربحية المصرف.[1]

[1]- منار حيدر علي وآخرون، التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي، المرجع السابق، ص ص 247،246.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريقة حول الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل كافة المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، والبنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها.

فالبنوك التجارية تعتبر إحدى أدوات تطوير وازدهار النظم الاقتصادي فهي تعتبر المكان الذي يؤتمن على أموال الأفراد ودائعهم، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

في مختلف المنظومات الاقتصادية والتجارية احتلت البنوك أهمية كبيرة وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور الذي يمس عصرنا، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالبنوك التجارية، ومن ثم إلى أهمية البنوك التجارية وثم خصائصها.

لدينا العديد من التعاريف للبنوك التجارية نذكر منها:

وقد عرف الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنه: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصوغة في المواد(110،111،112،113) من هذا الأمر"[1].

و يقصد بالبنوك التجارية أيضا: "البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات التنمية للادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يلزمه من عمليات مصرفية و تجارية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي "[2].

وتعرف أيضا بأنها: "تلك المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض)، فتحصل على أموال الزبائن فتفتح لهم ودائع وتتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما تقدم القروض لهم". [3]

---

[1] – الأمر (03-11) المؤرخ في 26 اوت 2003المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

[2] – عبد الغفار حنفي، تنظيم وإدارة البنوك والمكتب العربي الحديث، 2000، ص 23.

[3] – مجيد ضياء ، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1998، ص 73.

يعرف أيضا البنك التجاري بأنه: "هو مؤسسة مالية تهدف إلى التأثير على خلق الائتمان و توزيعه بما يحقق أهداف السياسة النقدية للدولة، كما يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة المدخرات وتوجيهها نحو الإنتاج و دعم الصناعات بما تحتاج إليه من رأسمال". [1]

البنوك التجارية هي: "عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات و إنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع أو إنشائها والبحث عن الودائع". [2]

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تتمثل وظائف البنوك التجارية في قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية، بجانب وظائف أخري ثانوية تتجلى فيما يلي:

أولا: قبول الودائع:

وتتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حقهم في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم، ويسمي هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب.

وتعتبر الوديعة تعهدا من البنك لصاحبها بأن تدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت يشاء له، أو لأي شخص آخر يعينه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره هذا الأخير[3].

أما فيما يخص الودائع لأجل فهي عبارة عن مبالغ يستهدف أصحابها من وضعها في البنك الحصول على فوائدها ما داموا ليسوا بحاجة ماسة إليها في الوقت القريب، و لا يجوز سحبها من البنك إلا بعد مدة يتفق عليها العميل مع البنك ويحدد عقد إيداعها في نهاية المدة إذا رغب المودع في إبقاء الوديعة كما يتفق في أكثر من الأحيان [4].

[1] – محمد سمير أحمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في لينوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 110.

[2] – خبابة عبد الله الاقتصاد المصرفي مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008، ص 88.

[3] – محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان 1979 م، ص ص 62، 64

[4] – مرجع نفسه، ص ص 23، 24

ثانيا: منح الائتمان:

وتتمثل هذه الوظيفة في منح البنك التجاري نقودا إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الأفراد و رجال الأعمال لمدة مختلفة تكون في الغالب لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد، وذلك لمساعدتهم في مواجهة الاتفاقات العاجلة والتي لا تتحمل التأجيل وكذلك لمباشرة أعمالهم ونشاطهم، على أن يقوموا برد تلك الودائع مع دفع فوائد على هذا الإقراض[1].

ثالثا: خصم الأوراق التجارية:

البنوك التجارية قد تتدخل بائعة أو مشترية للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب لصالح متعامليها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية تحصيلها لصالح عملائها.[2]

رابعا: بعض الوظائف الأخرى

– شراء وبيع العملات الأجنبية، وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري المعمول به في مجال سوق الصرف، وكل ذلك مقابل عمولة.

– تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها لحسابهم.

– تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة.

– تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين وطالبيها .[3]

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

إن للبنوك التجارية ثلاث سمات مميزة تميزها عن غيرها من البنوك، وفيما يأتي نعرض هذه السمات:

أولا: تحقيق الربح (الربحية):

تعد هذه السمة من الأهداف الأساسية للنشاط الذي يقوم به البنك التجاري، ويتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الرواتب والإيجارات، أما الفوائد على الودائع فهي متغيرة وفقاً لحجم

[1] – محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، المرجع السابق، ص 25.

[2] – عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص17.

[3] – المرجع نفسه، ص18.

تلك الودائع، وتلك الفوائد التي يتقاضاها تتناسب مع طول اجل الاستثمار، بمعنى آخر ان القروض الطويلة أو متوسطة الأجل تعطي عائداً اكبر من القروض قصيرة الأجل [1].

كما إن وجود الربح أمر ضروري للنمو واستمرار البنك وبقائه، لأن الخسارة تؤدي إلى توقف البنك عن نشاطه وبالتالي إلى تصفيته، لذلك يجب على البنك القيام بأمور لا تجعله إن يكون مصدر الفشل، وإنما السعي إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

فالربح هو الذي يكون ربحاً صافياً بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية التي تكون مؤثرة على قوة مركز البنك وقدرته على توظيف أمواله [2]، فالعائد الذي يحققه البنك عادة لا يكون ما يقل عن الذي يطلب منه، بحيث إذا اعتمد البنك على رأسماله فقط في تمويل استثماراته فهنا لا يستطيع أن يستمر في نشاطه ويؤدي به إلى إقفال أبوابه، أما اذا اعتمد على الودائع كمصدر رئيسي لموارده المالية لتمويل استثماراته فيحقق الربح، أي يحقق الفوائد بعد طرح الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها، وان هذا الفرق يذهب إلى الأموال الخاصة بالبنك[3].

وأن الفائدة تتناسب عكسيا مع درجة ضمان الاستثمار، فالأوراق الحكومية تعطي عائداً أقل من الأوراق التجارية، وإن من مصلحة البنك أن يستثمر هذه الأموال في منح السلف وخصم الأوراق التجارية، ويجب أن يلاحظ أيضا أن نجاح البنك يتوقف على ثقة الأفراد فيه لذا يجب أن يكون حريصاً من هذه الناحية [4].

تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها، أما نفقاته تتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابته بالفوائد التي يدفعها البنك على الودائع. كما سبق وأن اشرنا أن احد أهداف البنك التجاري هو السعي لتحقيق الربح وان لهذه الأرباح أهمية من جوانب عدة منها:

1. ان الأرباح لها دور لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك لاستمرارية نشاطه: هناك مخاطر عدة للبنوك نذكر منها، مخاطر التصفية الإجبارية التي قد يجبر البنك في بعض الحالات ان يبيع اصوله بخسارة أي باقل

[1] – عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك ، منهج نقدي ومصرفي، الطبعة الأولى، بدون مكان النشر، 1999، ص 275.

[2] – خالد وهيب الراوي ، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج ، عمان، 2003، ص162.

[3] – منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص11.

[4] – عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص 252.

من قيمتها، وذلك بناء على طلب العملاء لأموالهم فاذا كان البنك المركزي جهة لحمايته من هذه الخسارة الا ان البنوك غالباً يصيبها بعض الخسائر التي تكون ناتجة عن تصرفاته في الأوراق المالية وغيرها [1].

2. الربح وسيلة لتنمية رأس المال: تعد الارباح ضرورية للبنك لأنها تساهم في تكوين الاحتياطات اللازمة وتعد بمثابة مصدر تمويلها، كما انها تفيد في زيادة رأس المال بصورة مباشرة، وتساهم أيضاً في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في اسهم البنك عندما يقرر ادارته زيادة رأس ماله، ثم ان هذه الأرباح تعطي ثقه للمساهمين في إعطائه عائداً مقبولاً في رأس ماله[2].

3. نجاح الإدارة: أن زيادة أرباح البنك دليل على فاعلية المجهودات الإدراية للبنك وتنظيمه، وأن هذا النجاح في الإدراة يزيد من ثقة المساهمين بالبنك وبالتالي تحقيق الارباح له وكما ان البنك يحاول في نشاطه سحب المتعاملين لنفسه وتقديم خدمات كافية لهم، ويعمل ايضاً على زيادة ودائعه،[3] فكلما كانت الخدمات متوافرة لديه كلما زاد عملائه وزادت أرباحه.

ثانياً: السيولة: تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومنح القروض والائتمان من جهة، وتوفير السيولة من جهة أخرى، وكما تعني قيام البنك بوفاء قيمة ودائعه، اي قدرته على تمويل جزء من أمواله الشبه النقدية الى النقد خلال فترة زمنية قصيرة لتسمح للبنك بمواجهة مسحوبات عملائه [4].

وتعد السيولة أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت أعمال أخرى، لان من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في البنك ومؤشر على الإدارة الجيدة لأمواله وتأكيد على قدراته بوفاء التزاماته.

فالسيولة لا تقتصر على قدرة البنك على الايفاء بالتزاماته كما ذكرنا سابقاً، وإنما يجب أن لا يترتب على عملية تحويل الأصل الى النقد أي تحويل الأموال شبه النقد إلى النقد، تحمل البنك نفقات باهضة أو تعرضه لخسائر، وأن مدى حاجة البنك للسيولة مرتبط بنسبة السحب والايداع من قبل المودعين[5]، ففي الوقت الذي يقوم البنك بالدفع نقداً لطلبات السحب على بعض الحسابات، يقوم عملاء آخرون بالإيداع والإضافة إلى رصيدهم لدى البنك.

---

[1] – حسين جميل البديري، البنوك ، مدخل محاسبي وإداري، الطبعة الأولى الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 52 ..

[2] – مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1985، ص204

[3] – علي البارودي، القانون التجاري، (العقود التجارية – عمليات البنوك – الأوراق التجارية – الإفلاس)الطبعة الثانية ، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1963، ص 286.

[4] – مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص282.

[5] – خالد أمين عبد الله ود، اسماعيل ابراهيم الطرد، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2006، ص97.

فقيام البنك بالتوسع في قروضه قد يزيد من أرباحه، لكن يقلل نسبة السيولة، بسبب انخفاض الاحتياطات النقدية، لأن كلما زادت الأرباح كلما انخفضت السيولة، فهما ذات علاقة مضادة أي عكسية مع البعض، وعندها قد يعرض البنك نفسه إلى مخاطر عدم التسديد.[1]

لذلك يجب على إدارة البنك أن يوازن أو يخلق توازناً بين نسبة الأرباح ونسبة السيولة.

تختلف السيولة من بنك الى آخر بحسب طبيعة العمليات التي يقوم بها، واختلافه بحسب مكونات الخصوم، وبحسب الموارد المالية، لذلك لم تترك الحكومات المختلفة حرية تحديد السيولة بل تدخلت فيها لوضع حد أدنى لعدم تجاوزها من ناحية البنك، ويرجع السبب في تدخل الحكومة إلى أن انهيار الثقة في البنك الواحد سيؤدي إلى اهتزاز الثقة بالبنوك الأخرى وذلك يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد القومي[2].

وعلى ذلك فإن البنك مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته ودراسة حركة ودائعه في الماضي والحاضر، إذ ان احتياجات السيولة تتعلق بمقدار الأموال التي تسحب من حساباتهم الى جانب توفير الائتمان من البنك تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وعليه الالتزام بما يحدده البنك المركزي من احتياطي قانوني تجاه ودائعه.

إن سيولة البنك تعتمد على عوامل عدة أهمها، مدى ثبات الودائع، فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع اكبر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان وذلك وفق الاتفاق بين العميل والبنك وبحسب نوع الوديعة وبحسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة فكلما قصرت مدة التسهيلات كلما شعر البنك بالاطمئنان، فإن القروض طويلة الأجل لمدة خمسة عشرة سنة مثلاً لا توصي بالاطمئنان لدى إدارة البنك وذلك لتغيير الظروف الاقتصادية أثناء هذه الفترة، وكما أن الظروف المنافسة، والتطورات التكنولوجية، والدورات التجارية والصناعية لها دور في هذه التسهيلات [3].

ثالثاً: الأمان: يقصد بالأمان ارتياح المودعين واطمئنانهم خلال تعاملهم مع البنك في أموالهم على أساس رأسماله، لأنه يكون بمثابة وسادة أو تأمين لامتصاص الخسائر، ويقوم ايضا بشراء المباني والآلات اللازمة لتشغيل البنك واستمراريته[4].

[1] – عبد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأس مالية والاشتراكية والأقطار النامية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة الديواني، بغداد، 1984، ص 135.

[2] – عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص 253.

[3] – عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، ادارة الائتمان ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان، 1999، ص 200 .

[4] – سليمان احمد اللوزي واخرون ، ادارة البنوك، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 1997، ص123.

إن درجة الأمان هي مشكلة مرتبطة بالسيولة وتحقيق الربح التي تكون في مدى ملاءمة رأس المال لأجمالي الموجودات وإجمالي الودائع [1]، فالبنك لا يستطيع ان يستوعب الخسائر التي تحصل، وتكون زيادة على قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر قد تلتهم جزءاً من أموال المودعين، وتكون النتيجة إعلان إفلاس البنك، لذا يجب ان يكون حجم رأس المال كافياً او يتلاءم مع الخسائر التي قد تحصل من تسليف ومن استثمار أو من أعمال أخرى فرعية التي يقوم بها البنك لتوفير الأمان والطمأنينة للمودعين، فهدف الأمان في البنوك التجارية هو ضمان استقرار واطمئنان قيمة المطلوبات والموجودات واستردادها كاملة غير ناقصة عند استحقاقها[2].

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية والعوامل المؤثرة على نشاطها

إن قسمت البنوك إلى أنواع مختلفة وذلك نظرا للتطورات الحاصلة، حيث تتخصص كل منها في القيام وأداء أعمال معينة إلى ما للتخصص من مميزات تظهر في صور أرباح أكبر نتيجة اكتساب الخبرات المتخصصة، ونتيجة التناسق الذي امكن إيجاده بين الأنواع المختلفة منها ويمكن حصر أنواع البنوك فيما يلي:

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

لدى البنوك التجارية أنواع متعددة سنتناول في هذا الفرع كل نوع من الأنواع، باختصار كما يلي:

أولا:البنك الوطني الجزائري:

تأسس بالمرسوم الصادر في 13 جوان196 ، ويكمن أهم الوظائف فيما يلي:

- ✓ تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير و المتوسط.
- ✓ منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا، مع الساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي في الميدان الصناعي يقرض البنك المنشآت العامة الخاصة في ميدان الإسكان يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد في التجارة الخارجية للبنك علاقات واسعة خاصة خارج منطقة الفرنك سابقا إضافة إلى مساهمته في رأسمال عدد من البنوك الأجنبية.

[1]- خالد وهيب الراوي ، المرجع السابق، ص 164.

[2]- عبد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 135.

ثانيا: القرض الشعبي الجزائري:

أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب القانون رقم 3066 المعدل بالأمر 7567 بتاريخ 11 ماي 1967، برأسمال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري، تتمثل وظائفه فيما يلي:

- ✓ إقراض الحرفيين وقطاع السياحة والصيد البحري و التعاونيات الغير فلاحية في ميدان الإنتاج، التوزيع، التجارة، و بصفة عامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهما كان نوعها، وكذلك إقراض أصحاب المهن الأخرى وقطاع المياه و الري.[1]

ثالثا: بنك الجزائر الخارجي:

تأسس بالمرسوم رقم 67/204 في الأول من أكتوبر عام 1967 برأسمال قدره عشرون مليون دينارا وهو بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، ووظيفته الأساسية تسهيل تنمية الصادرات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى، وهو بنك يمنح الاعتماد عن الاستيراد، ويعطي ضمانا للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير (اعتماد / تأمين)، ويضع اتفاقات اعتماد مع البنوك الأجنبية.[2]

رابعا: بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

أنشئ بموجب المرسوم رقم 206/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأسمال قدره مليار دينار جزائري، وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وتتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف.[3]

خامسا: بنك التنمية المحلية:

تأسس هذا البنك بتاريخ 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85/85 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري، و الغرض من إنشائه خلق تنمية جهوية متوازنة، خاضع للقانون التجاري ويقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل عمليات الاستيراد والتصدير[4].

---

[1]- خابية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008، ص ص 183، 184.

[2] شاكر القزويني، المرجع السابق، ص 61.

[3]- خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص 186

[4]- المرجع نفسه، ص ص 186، 187.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية

في هذا الفرع سنحدد العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية، هناك مجموعة من العوامل التي تأثر على النشاط البنكي وتتمثل فيما يلي[1]:

أولا: العوامل الاقتصادية

يتأثر النشاط المصرفي بالبيئة الاقتصادية السائدة وذلك من حيث ديناميكية الأعوان الاقتصادية، نمو الادخار، استقرار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد.

ثانياً: العوامل القانونية

وهي الأخذ بالاعتبارات التشريعية الواردة في القوانين: المدنية، التجارية، المصرفية... إلخ، إذ أن البيئة القانونية التي يعمل بها أي بنك تجاري تحكم نوعية توظيفاته، فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القروض.

ثالثا: الاعتبارات السياسة النقدية والائتمانية:

يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية والائتمانية المرسومة من طرف السلطة من حيث تأثيرها على سعر الخصم مثلاً أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتي تأثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان المقدم من طرف النظام المصرفي.

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، بدون مكان نشر، دار الوسام للطباعة والنشر، 1998،ص 32

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية والمؤسسات المالية

يرتبط الأداء المالي بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تبيان مفهوم الأداء المالي وكذا أهم معايير ومؤشرات تقييمه للحكم على مدى نجاح المؤسسة وكفاءة إدارتها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وتقييمه

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسات الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي.

الفرع الأول: الأداء المالي

أولا: تعريف الأداء المالي ومتطلباته

1. تعريف الأداء المالي

يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي لأعمال مختلفة تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، وفيما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه:

1.1 يعرف الأداء المالي بأنه: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية. [1]

2.1 كما عرف Gladston الأداء المالي على أنه: وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة. [2]

---

[1]-عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الدراسة السابعة، العدد2، 2014، ص24.

[2]-سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص51.

3.1 كما عرف MILLER & DESS **الأداء المالي على أنه:** متمثل في الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غايتها. [1]

4.1 كما عرف بأنه: قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة. [2]

5.1 كما عرف بأنه: أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة. [3]

– وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية: [4]

* العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

* أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

* مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛

* مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

6.1 من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه: مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تكون المؤسسة حققت أهدافها المالية.

2. متطلبات الأداء المالي

يتعين على القائم بالتحليل معرفة مكونات القوائم المالية إلى جانب القوانين والتشريعات ذات الصلة بالموضوع، نظرا لما يكتسبه القطاع من حيوية وحساسية في آن واحد. ويحمل مفهوم الأداء عدة مضامين، وفي مقدمتها معاينة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقيق من تنفيذ الأهداف المرسومة، وتأتي الحاجة لمعاينة قياس

---

[1]–المرجع نفسه، ص51.

[2]–عبد الغني دادان، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص304.

[3]–سليماني رشيدة، المرجع السابق، ص52.

[4]–دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية "نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص35.

الأداء المالي نظرا لاحتكاك الموضوع بباقي القطاعات الأخرى ونتيجة أيضا لتداعيات التقدم في طرق وأساليب التمويل الحديثة التي فرضتها ظروف السوق الجديدة وما أفرزنه العولمة المالية من نتائج.

3. ضرورة تقييم الأداء المالي

يبرز هنا دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة، ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة، تعمد المؤسسة إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أنه يعتبر كل من التمويل والربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير. فمن جهة تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، لذا نجد أن التمويل يعتبر أحد القيود الجد هامة أمام تنفيذ القرارات المالية.

ولكن، ماهي الجوانب التي تمكن من الحكم على كفاءة الأداء؟

4. الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء: [1]

مما سبق، يمكن تلخيص الجوانب المطلوب تقييمها للحكم على مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم فيما يلي قدرة التمويل، نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان، التوظيف الكفء للأموال، معدل المردودية المحقق.

يتوقف مستوى التقييم غلى مدى سلامة وفعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية والتقارير ذات الصلة بالموضوع.

– ثانيا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل نصنفها إلى ما يلي:

1. العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن لها أن تتحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد: [2]

---

[1]–دادان عبد الغني ،المرجع السابق، ص41.

[2]–مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، أطروحة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2011/2010، ص ص 95، 96.

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى وجود عوامل داخلية أخرى تتمثل في:

1.1 الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن الوصفات التي تسهل لإدارة الشركات.

2.1 المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، وبوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو اتخاذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان صورة الأداء بطريقة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية. وإعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3.1 التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الأخيرة من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموافقة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4.1 الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي المجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فاعلية، وإيجابا حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، ويبين أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

2. العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما فقط يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل: [1]

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

ثالثا: أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية: [2]

[1]-مختاري زهرة ، المرجع السابق، ص 29.

[2]-سليماني رشيدة، المرجع السابق، ص 54.

– يمكن المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة؛

– يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط الشركة وطبيعته ويساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة، ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

– رابعا: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية: [1]

– تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا لتحديد جوانب القوة والضعف للشركة، وبشكل خاص تتبع أهميته في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته نحو الاتجاه الصحيح؛

– تقييم ربحية الشركة كما أنه يقيم تطور نشاطها؛

– تقييم تطور توزيعات الشركة وحجمها؛

– وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته نحو الاتجاه الصحيح؛

– كما أنه يساهم في تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة التي تلعب دورا في تعزيز نجاح الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي

– أولا: تعريف تقييم الأداء المالي وعناصره

1– تعريف تقييم الأداء المالي [2]

[1]– سليماني رشيدة، المرجع السابق ، ص53

[2]– ميلود عويدات زهور، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2015/2014، ص30.

1.1 يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: قياس أداء الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب عليها بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

2.1 كما يقصد بعملية تقييم الأداء: قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعهد مسبقا، بغرض اكتشاف جوانب القوة وتحديد نقاط الضعف. [1]

3.1 كما عرف بأنه: تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. [2]

4.1 وتم تعريفه كذلك على أنه: قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.

5.1 من التعاريف السابقة نستنتج التعريف الشامل لتقييم الأداء المالي بأنه: عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

6.1 عناصر تقييم الأداء المالي

لابد وأن تكون عملية التقييم بشكل نظام كامل يتضمن العناصر التالية: [3]

- انسياب المعلومات المناسبة والموثوقة في التوقيت السليم وبصيغة قياسية؛
- أغراض وأهداف محددة؛
- معايير محددة للتقييم؛
- كيان إشرافي موضوعي لرصد الأداء وتقييم النتائج؛
- كيان صنع القرارات يتصرف على أساس النتائج؛
- برنامج للحوافز الإدارية.

---

[1]- زنو محمد زكريا، دراجي مراح رزقي، مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي1945 قالمة، الجزائر، 2017/2016، ص41

[2]- دادان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص41.

[3]- سليماني رشيدة، المرجع السابق، ص54.

ثانيا: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي وأسسه

1. مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات ويشترط فيها أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، وتتمثل مصادر هاته المعلومات فيما يلي: [1]

2.1 المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1.2.1 المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2.2.1 المعلومات القطاعية: هذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المحلات المتخصصة، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

2.2 المصادر الداخلية:

وتتمثل في:

1.2.2 الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة.

وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.

[1]-أوبا بن ذهيبة، تقييم الأداء المالي لشركة التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2016/2015، ص ص 28، 38.

2.2.2 جدول حسابات النتائج: ولقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء ربح أو خسارة".

3.2.2 جدول تدفقات الخزينة: يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

4.2.2 الملاحق: وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية.

3. أسس تقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها[1]

1.3 تحديد أهداف المؤسسة: لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها والتحقق من واقعيتها، كما يجب ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها وتتحدد أهداف المؤسسة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه الوحدات، وتتمثل أهداف المؤسسة عادة في الإنتاج والتسويق، الربحية، البقاء والاستمرارية، التحديد والابتكار.

2.3 وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف: يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، ويقصد بالخطط التفصيلية وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط في المشروع لتحديد طرق تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين، وفي الفترة المحددة له.

3.3 تحديد مراكز المسؤولية: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين، ولها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها وتتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية، ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

[1]-أوبا بن ذهيبة، المرجع السابق، ص ص 38، 39.

4.3 تحديد معايير الأداء للنشاط: تعتبر خطوة تحديد المعايير التي على أساسها يتم تقييم الأداء المؤسسة بأكملها، أو تقييم الأداء على مستوى المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات المتاحة لذا يجب انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة لمستوى الأداء.

5.3 توفر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية ويستمد جهاز الرقابة أهمية من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة.

6.3 تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي: مما لاشك فيه أن نجاح أي عملية يتطلب ضرورة توفر نظام معلومات به، يؤدي انسياب المعلومات والبيانات، ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل لغرض الوصول إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذلك.

ثالثا: متطلبات نجاح عملية تقييم الأداء وأهدافه

1. متطلبات نجاح عملية تقييم الأداء

قبل القيام بعملية تقييم الأداء لابد من الأخذ في الحسبان ما يلي: [1]

- عدم استخدام تقييم الأداء للتأديب أو المعاقبة على أداء سابق، وعدم التركيز على الأمور الشخصية؛
- عدم التعميم؛
- عدم استخدام اللغة الشخصية بل اللغة الموضوعية.

فلا بد أن تستند عملية تقييم الأداء على مجموعة من القواعد الأساسية لتحقيق مستوى مقبول من الدقة والموثوقية نذكر أهمها:

[1]-حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص ص 5، 6.

- تحديد الأهداف بشكل واضح ودقيق بالاستعانة بالمعايير والمؤشرات، والتي تكون على شكل أرقام أو نسب لجميع مستويات المؤسسة، كما يمكن أن تكون قصيرة أو بعيدة المدى، تنفيذية أو استراتيجية، ويجب أن تكون هذه الأهداف واقعية متوازنة وقابلة للتنفيذ في حدود الإمكانيات المتاحة؛

- وضع خطة متكاملة لإنجاز الأهداف، توضح فيها الموارد البشرية والمالية للمؤسسة والأساليب المثلى لاستخدامها لتحقيق الأهداف المسطرة وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها؛

- تحديد معايير الأداء المناسبة التي تقاس بها الانجازات، والتي يجب أن تكون متناسبة مع الأهداف المسطرة ووفقا لأهميتها، واضحة ومفهومة بالنسبة للعاملين؛

- وضوح المسؤوليات والصلاحيات بدون تداخل وفقا لتنظيم متكامل في المؤسسة، وضرورة التركيز على الأداء بالنسبة لكل مركز مسؤولية؛

- ضرورة توفر المؤسسة على نظام متكامل وفعال للمعلومات اللازمة لتقييم الأداء؛

- ضرورة وجود نظام للحوافز المادية والمعنوية والذي يدعم قوة وجدية نظام التقييم لتصحيح الأداء إذا كانت هناك انحرافات، أو تدعيمه وتحسينه أكثر في الحالة العكسية.

2. أهداف عملية تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء الى ما يلي: [1]

- تهدف عملية تقييم الأداء إلى ضمان تحقيق أعلى مستوى من الكفاية المالية والفاعلية للوحدة الاقتصادية، وتعبر الكفاية المالية عن تحقيق أقصى مستوى من الأرباح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛

- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها والمدرجة في خطتها الإنتاجية، وتحديد نسبة تحقيق الأهداف المنجزة المحددة مسبقا، بما يضمن الفاعلية في تحقيق الأهداف وبيان درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة؛

[1]-أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، أطروحة ماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص ص14، 15.

- العمل على تحسين الأداء من خلال الوصول إلى الوسائل الكفيلة لغرض معالجة الانحرافات وتجنب تكرارها، مع ضرورة الحرص على تطويرها؛

- استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحقيق الهدف من عملية تقييم الأداء، بما يضمن تحسين وتقويم الأداء والوصول إلى المعايير المثلى التي تعكس أداء أفضل لجميع الأنشطة في الوحدات الاقتصادية.

– رابعا: خطوات ومراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل أساسية تتمثل في: [1]

1. جمع المعلومات الضرورية:

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا للتسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب لأن تتميز بالجودة العالية وأن تكون في الوقت المناسب، وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي:

- **الملاحظة الشخصية:** وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان والملاحظة ما يجري فيه.
- **التقرير أو البيان الشفوي:** تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه.
- **التقارير الكتابية:** وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية...الخ.

2. قياس الأداء الفعلي:

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير، ويشتمل قياس الأداء بجانبيه الكمي والنوعي، وعليه فان قياس الأداء يهدف إلى التشخيص كما يبين الانحرافات.

[1]–أوبا بن ذهيبة، المرجع السابق، ص ص 39، 40.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب:

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف ويعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن وعامل أداء الوحدات الأهداف.

4. دراسة الانحراف وإصدار الحكم:

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوع هذا الانحراف سواء كان موجب أو سلبي، أو معدوم، فإذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة، أما إذا كان سلبي فيكون ضد المؤسسة، أما الانحراف المعدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة، لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف وتحديد أسبابه لتشجيع ما هو ايجابي ومعالجة ما هو سلبي.

– خامسا: كيفية تحسين مستوى عملية تقييم الأداء في المؤسسة

هناك أكثر من اقتراح يمكن تطبيقه لتحسين مستوى عملية تقييم الأداء بالمؤسسة ومنها: [1]

1. استخدام نظام القوائم السلوكية المتدرجة:

يجمع هذا الأسلوب من أساليب قياس الأداء بين أسلوب الحوادث الحرجة والمقاييس المتدرجة معا. يتميز هذا المقياس بتكاليفه العالية الناتجة عن الوقت اللازم لإعداده وتطويره، كما أنه لا يطبق إلا على أعمال محددة طور من أجلها كأعمال الطابعات، السكرتيرات، رجال البيع...الخ.

بمعنى أنه يجب أن يطور مقياس خاص لكل فئة من العاملين يؤدون عملا متشابها.

ويتميز هذا الأسلوب بدرجة عالية من الموضوعية عن طريق تخفيض التحيز الشخصي في عملية التقييم كما أنه أكثر قبولا من الأفراد لأنهم يشاركون في إعداده وتطويره.

2. إسناد عملية التقييم لأكثر من مقيم واحد:

حيث يؤخذ رأي الأغلبية في عملية التقييم في هذه الحالة.

[1]–كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص ص 134، 135.

3. التقييم الاختياري:

حيث يقوم أكثر من مقيم بتقييم الفرد، لكن كل مقيم يقيم جانبا معينا بالفرد متخصص به أو أدرى به.

4. تدريب المقيمين:

حيث دلت الدراسات أن تدريب المقيمين يزيد من صدق عملية التقييم ويخفف من التحيز الشخصي فيها.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء البنكي تتمثل بالتقدم التكنولوجي أي أنها الركيزة الأساسية التي لها دور مهم في تحديد وصياغة نمط عمل المنظمات وتعد المصارف أحد القطاعات الرئيسية التي تأثرت كثيرا بالإنجازات العلمية لما تنطوي عليه هذه الإنجازات من ابتكارات تؤثر في تحسين وتطوير العمل المصرفي وابتكار خدمات مصرفية جديدة لتحقيق مستوى أعلى من إشباع حاجات الزبائن ورغباتهم لذلك أدركت المصارف المعاصرة الترابط الوثيق بين نجاح المصارف وبين توجهها الإبداعي في مجال توظيف التكنولوجيا واستثمارها في تطوير قدرات ومهارات العاملين وخدمة الزبائن من خلال التعرف على رغباتهم وحاجاتهم بما يحقق للمصرف ميزة تنافسية والمحافظة عليها.

حيث أعطت التكنولوجيا المالية قدرة إضافية للإدارة المصرفية في إمكانية التوسع والتنوع في الخدمات وفي تطوير كفاءة العمليات، وفي سرعة اتخاذ القرار وفي الرقابة.

الفصل التطبيقي

دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR

– برج بوعريريج–

المبحث الأول: منهجية الدراسة التحليلية

المطلب الأول: بناء أداة الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: بناء استمارة الاستبيان

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضمن 21 سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية. وقد حرصنا قبل نشر الاستبيان إلى إخضاعه للتحكيم العلمي من قبل أساتذة متخصصين في المجال.

ثانيا: نشر استمارة الاستبيان على عينة الدراسة

استهدف الاستبيان عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لولاية برج بوعريريج.

ثالثا: معالجة استمارة الاستبيان

تم في هذه المرحلة تكوين الاستبيان من خلال فرضيتين، الفرضية الأولى تضم 08 أسئلة، والفرضية الثانية تضم 13 سؤالا ، وبعد ذلك تم تفريغ المصفوفة في برنامج SPSS للحصول على النتائج المطلوبة. وبذلك بلغ عدد فقرات المجالات 21 فقرة، كانت الإجابات عليها وفق مقياس ليكرت الخماسي.

يتكون المقياس المقترح من مجموعة من الأسئلة التي تختلف بصددها وجهات النظر، مستخدمين خمسة أنماط للإجابة حيث تتدرج من (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) حيث تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى للاتجاهات الإيجابية خمس درجات، وللإجابة التي تليها أربع درجات، ثلاث درجات فدرجتين ثم درجة واحدة، وهكذا وبالعكس للاتجاهات السلبية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (01): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة/الترميز	05	04	03	02	01

ولتسهيل تحليل ومناقشة أراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات ومحاور الاستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة وقد تم الاعتماد على أدوات الإحصائية التالية: المدى، طول الفئة، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث أن: المدى يستخدم لتحديد مجالات مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان ويحسب بالعلاقة:

المدى = (أعلى درجة في مقياس– أدني درجة في مقياس) وبتطبيق على الاستبيان الدراسة نجد:

المدى =(5–1)=4 وللحصول على طول الفئة وتحديد المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات المقياس وذلك على النحو التالي: طول الفئة = المدى/ عدد درجات المقياس.

طول الفئة =5/4=0.80 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا: 1+0.80=1.80 فنحصل على مجال [1-الى-1.80] وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جدا. وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على الموقف المُشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم(02): تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
من 1 إلى 1.80 درجة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	درجة متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	درجة عالية
من 4.21 إلى 5 درجة	درجة عالية جدا

إضافة إلى تحديد اتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا أيضا نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان وفرضياته

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان 25 سؤالا بنيت في أربعة محاور، ولقد تم إعداد الأسئلة طبقا لطريقة الاستبيان المقيد، وتم تبويب أسئلة الاستبيان وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول**: يتضمن أسئلة عامة، الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب والتي تبدأ من السؤال 01 إلى غاية السؤال 04؛
- **المحور الثاني**: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بقياس الأداء المالي للبنك، وهي من السؤال 01 إلى غاية السؤال 08.
- **المحور الثالث**: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بقياس التكنولوجيا المالية، وهي من السؤال 09 إلى غاية السؤال 21.

المبحث الثاني: تحليل النتائج.

المطلب الأول: درجة صدق وثبات الاستبيان

يقصد بصدق الأداة (Validity) مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب الذي تود قياسه، وهو عبارة عن مؤشر على قدرتها على قياس الجانب موضوع الإهتمام فيها، أما الثبات (Reliability) يعني الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة تطبيق الأداة على نفس العينة من قبل نفس الباحث أو الباحثين في نفس الظروف أو ظروف مشابهة. للتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، إذا تم تقدير معامل الثبات لكل مجال، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان

المجال	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول: الأداء المالي للبنك	08	0.698	0.976 **
المحور الثاني: التكنولوجيا المالية	13	0.886	0.919 **
عبارات الاستبيان	21	0.908	0.811 **

يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم (Cronbach's Alpha) لكل مجموعة من العبارات كل محور من محاور الاستبيان وهذا من أجل معرفة مدى تمنع عبارات كل محور بدرجة الثبات في النتائج فيما لو أعيد توزيع الاستبيان مرة ثانية خلال فترات زمنية مختلفة وفيما يلي تعليق على النتائج الجدول أعلاه حيث نلاحظ أن: قيمة معامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) ذات قيم مقبولة إحصائيا فهي أكبر من العتبة (06) حيث قيمة المحور الأول والذي يضم 08 عبارة قدرت ب 0.698، أما المحور الثاني والذي يضم 13 عبارة قيمته 0.886 ، في حين قيمة عبارات الاستبيان ككل قدرت ب 0.908 ومنه فأن قيم معامل ألفاكرونباخ المتحصل عليها تدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس المتغيرات الدراسة خلاصة نتائج حساب الخصائص السيكومترية (قيم مؤشرات الصدق والثبات) للاستبيان نكون قد تأكدنا من صدق أداة الدراسة وثباتها، مما يجعلنا على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

أولا: تحديد عينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك، حيث يتكون مجتمع الدراسة من: إطارات وعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لولاية برج بوعريريج، ، ويرجع اختيار هذه العينة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة، حيث تم توزيع 30استمارة استبيان في الفترة من 10 ماي إلى 15ماي 2022، وقد تم استرجاعها كلها وبذلك تكون النسبة المئوية للردود مكتملة قياسا بالأبحاث المماثلة.

ثانيا: خصائص أفراد العينة.

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من البيانات المتعلقة بخصائص أفراد الدراسية مثل الجنس، الخبرة المهنية وفي ضوء هذه المتغيرات نقدم وصف تحليلي من خلال حساب التكرارات والنسبة% كما هو مدون في الجداول التالية:

1- بالنسبة لمتغير الجنس.

جدول رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

المتغير		التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	17	56.7
	أنثى	13	43.3
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 30 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الجنس بعدد 17 فرد بنسبة 56.70 % لصالح فئة الذكور وهي أكبر نسبة من الإناث حيث بلغت 43.30 % بتكرار يقدر بـ 13 فرد من إجمالي أفراد العينة الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): **توزيع أفراد العينة حسب الجنس.**

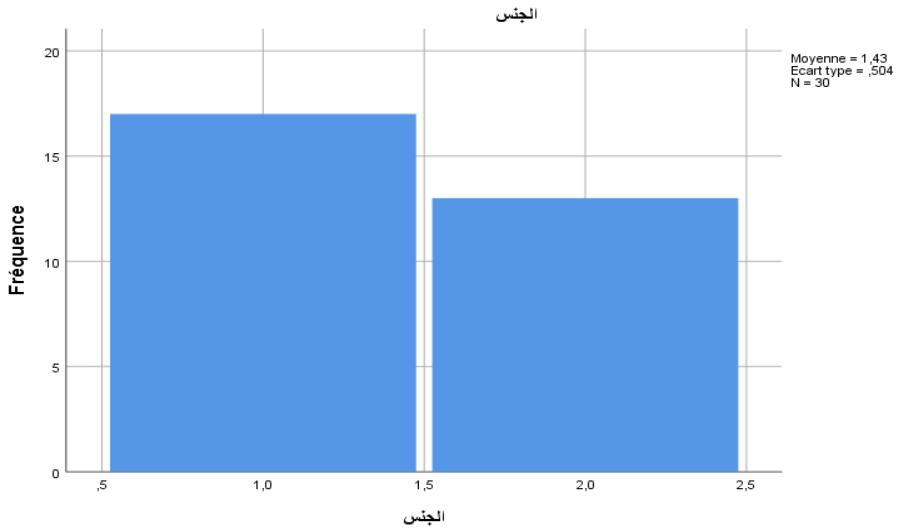

2- بالنسبة لمتغير السن.

جدول رقم (05): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

المتغير		التكرار	النسبة%
السن	أقل من 25 سنة	01	3.4
	من26 إلى 35 سنة	13	43.3
	أكبر من 36 سنة	16	53.3
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 30 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير السن بعدد 16 فرد بنسبة 53.30 % لصالح فئة أكبر من 35 سنة وهي أكبر نسبة من باقي الفئات حيث بلغت 43.30% بتكرار يقدر بـ 13 فردا لفئة من 26- 35 سنة من إجمالي أفراد العينة الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): **توزيع أفراد العينة حسب السن.**

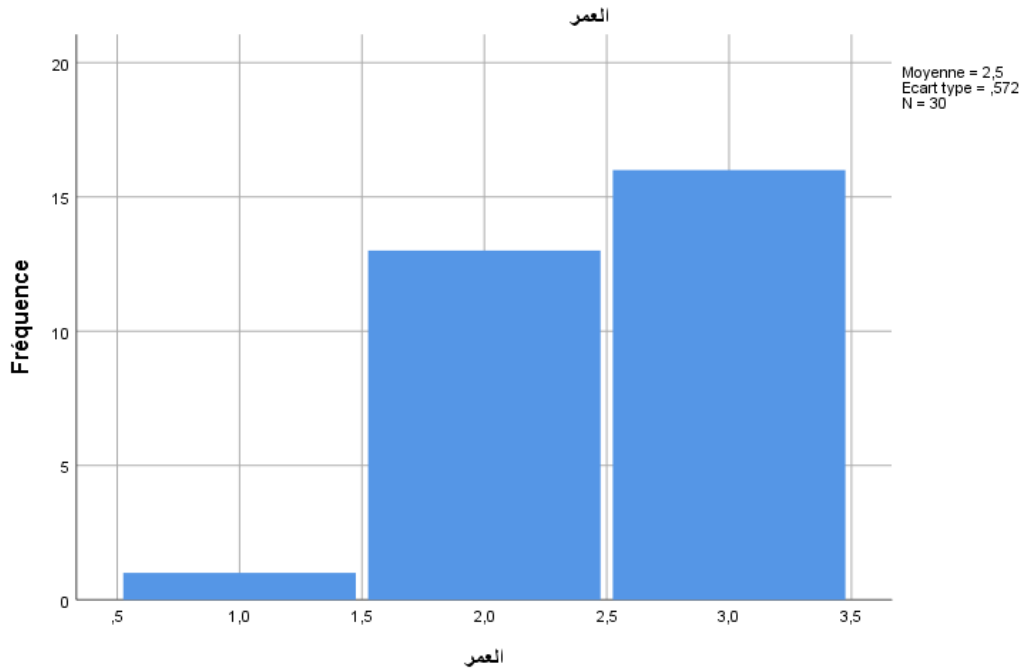

3- بالنسبة لمتغير الخبرة.

جدول رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

المتغير		التكرار	النسبة%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	05	16.7
	من 6 إلى 10 سنوات	08	26.7
	أكثر من 10 سنة	17	56.7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 72 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الخبرة بعدد 17 فرد بنسبة 56.70 % لصالح فئة أكثر من **10سنة** وهي أكبر نسبة من باقي الفئات حيث بلغت 26.70 % بتكرار يقدر بـ 08 فردا لفئة من **6– 10 سنوات**، نستنتج أن المستجوبين لديهم خبرة كبيرة مما يساد في الوصول للنتائج من إجمالي أفراد العينة الدراسة.

الشكل رقم (03): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

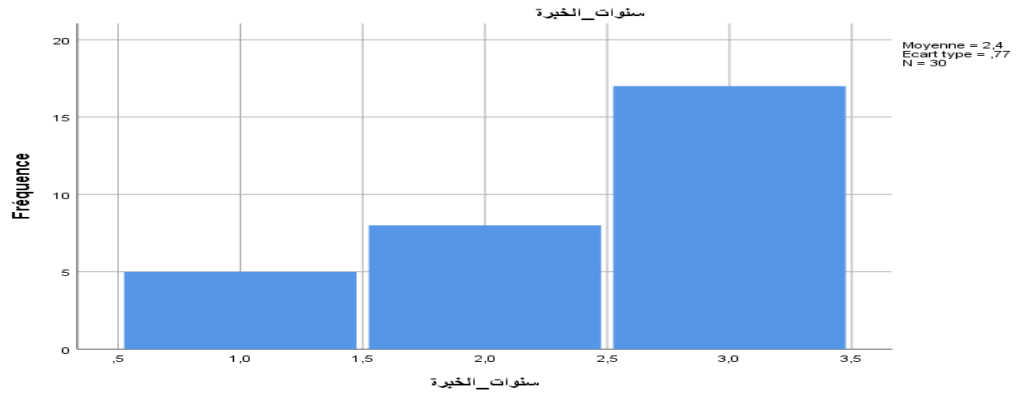

4– بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (07): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المتغير		التكرار	النسبة%
المستوى التعليمي	تقني سامي	01	3,3
	ليسانس	08	26.7
	ماستر	14	46.7
	ماجيستر	06	20.0
	دكتوراه	0	3.3
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 30 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير المؤهل العلمي بعدد 14 فرد بنسبة 46.70 % لصالح فئة الماستر وهي أكبر نسبة من باقي الفئات حيث بلغت 26.70% بتكرار يقدر بـ 08 فردا لفئة الليسانس من إجمالي أفراد العينة الدراسة ، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

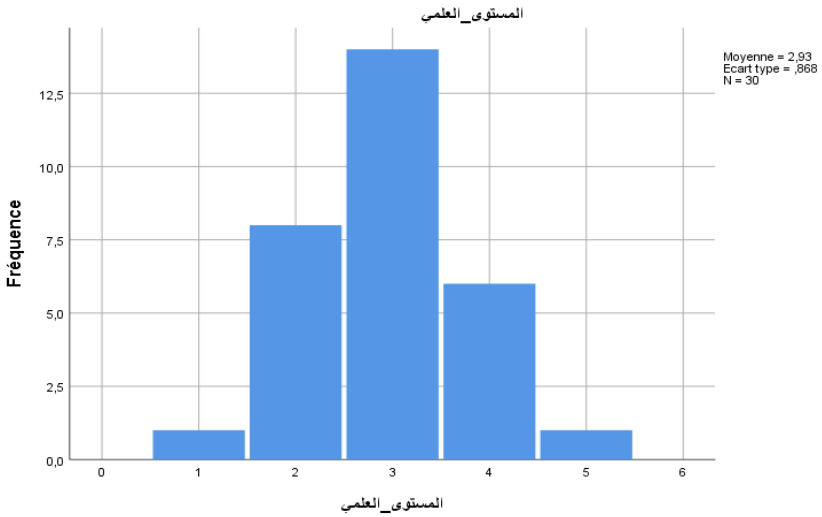

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الفرضيات.

سنتناول في هذا المطلب عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها، و تأتي كالتالي :

أولا/ عرض وتحليل الفرضية الرئيسية.

نص الفرضية: توجد علاقة إحصائية ذات تأثير إيجابي بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لولاية برج بوعريريج تم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة0.05 وعليه نقوم بإعادة صياغتها الى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي: نص الفرضية الإحصائية:

الفرضية الصفرية (H0) : لا توجد علاقة إحصائية ذات تأثير إيجابي عند مستوى (0.05) بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)لولاية برج بوعريريج من وجهة نظر المستجوبين

الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة إحصائية ذات تأثير إيجابي عند مستوى (0.05) بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لولاية برج بوعريريج من وجهة نظر المستجوبين.

تتمحور هذه الفرضية في دراسة العلاقة بين المتغيرين والاختبار هذه: استخدامنا معامل الارتباط بيرسون لكشف على وجود علاقة بين المتغيرين وكذلك اختبار (ت) للكشف عن مدى تأثير والمساهمة في التغيرات التي تحدث.

جدول رقم (08): العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي باستخدام اختبار الانحدار

محاور الدراسة	العلاقة بين المتغيرات				التأثير على المتغيرات			النتيجة الإحصائية
المتغيرات	لعينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	
التكنولوجيا المالية	0	3.20	0.6729	53.792	0.000	28	7.334	0.000	دال
الأداء المالي		3.53	0.6029						

دراسة معنوية العلاقة والتأثير بين المتغيرين (الدلالة الإحصائية عند (0.05)

معنوية العلاقة بين المتغيرين : من خلال نتيجة اختبارF (F-test) نجد قيمة F المحسوبة بلغت (F_{cal}=53,792) وهي دالة إحصائيا لأن قيمة SIG =0.000 المصاحبة لقيمة (F) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى الدلالة **.0.05**

–معنوية التأثير بين المتغيرين (معنوية قيمة B= 0,725**)**: من خلال نتيجة اختبار (T-Test) نجد قيمة T المحسوبة بلغت (Tal=7,334) وهي دالة احصائيا حيث أن قيمة SIG= 0.000 المصاحبة لقيمة (T) هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي (دال احصائيا) إيجابي بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لولاية برج بوعريريج محل الدراسة عند مستوى 0.05.

ومنه نستنتج قرار اختبار الفرضية: أنه توجد علاقة دالة احصائيا ذات تأثير معنوي بين المتغيرات المدروسة وعليه نرفض الفرضية الصفرية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة :(H) **توجد علاقة ارتباطية ذات تأثير**

إيجابي عند مستوى (0.05) بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) **لولاية برج بوعريريج من وجهة نظر المستجوبين.**

ثانيا/ الفرضيات الفرعية:

1. عرض وتحليل اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: مستوى الأداء المالي للبنك لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج.

اتجاهات إجابات أفراد العينة : على عبارات المحور الأول من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بقياس: الأداء المالي للبنك.

جدول رقم (09): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	3.67	1.093	03	مرتفع
02	3.33	0.959	05	مرتفع
03	3.53	1.042	04	مرتفع
04	4.07	0.740	02	مرتفع
05	4.10	0.662	01	مرتفع
06	3.30	1.317	06	متوسط
07	3.30	1.236	07	متوسط
08	3.00	1.259	08	متوسط
الأداء المالي للبنك	**3.53**	**0.6018**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

يبين الجدول أعلاه: نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات المحور الأول.

وبشكل عام بلغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات قيمة 3.53 وهو ضمن نطاق المجال موافقة عالية [3.41 – 4.20] وبانحراف معياري قدره: 0.6018، وهذا الأخير قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة احصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في أراء المستجوبين وهذا دعم للنتائج المتحصل عليها فيما أن فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات الاتجاهات أفراد العينة أي أنه هناك مستويات عالية **الأداء المالي للبنك لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج**، وهذا ما نلاحظه نحو موافقتهم على العبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة موافقة عالية حيث بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي لدى العبارة رقم 05 بقيمة (4,10) في حين كانت أدنى درجة موافقة نحو العبارة رقم 08 بقيمة بلغت (3,00) حسب وجهة الموظفين المستجوبين بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه نستنتج أن مستوى الأداء المالي للبنك لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج مرتفع.

2. عرض وتحليل اختبار الفرضية الثانية.

نص الفرضية: أهمية التكنولوجيا المالية لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج

اتجاهات إجابات أفراد العينة : على عبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بقياس: التكنولوجيا المالية لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج.

جدول رقم (10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	3.37	1.217	05	متوسط
02	3.43	1.040	03	مرتفع
03	2.97	1.159	10	متوسط
04	3.93	0.765	01	مرتفع
05	2.53	0.973	13	متوسط
06	2.87	1.279	11	متوسط
07	3.28	0.996	06	متوسط

08	3.27	1.143	07	متوسط
09	3.17	1.117	08	متوسط
10	3.40	1.070	04	مرتفع
11	3.80	0.847	02	مرتفع
12	2.83	0.699	12	متوسط
13	3.13	0.973	09	متوسط
التكنولوجيا المالية	**3.20**	**0.6729**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS,V 25

يبين الجدول أعلاه: نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات المحور الثاني.

وبشكل عام بلغ المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات قيمة 3.20 وهو ضمن نطاق المجال موافقة متوسطة [2.61 – 3.40] وبانحراف معياري قدره: 0,6729 وهذا الأخير قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة احصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في أراء المستجوبين وهذا دعم للنتائج المتحصل عليها فيما أن فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات الاتجاهات أفراد العينة أي أنه هناك مستويات متوسطة للتكنولوجيا المالية لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج ببرج بوعريريج وهذا ما نلاحظه نحو موافقتهم على العبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة موافقة متوسطة حيث بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي لدى العبارة رقم 04 بقيمة (3,93) في حين كانت أدنى درجة موافقة نحو العبارة رقم 05 بقيمة بلغت (2,53) حسب وجهة المستجوبين بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه نستنتج أن أهمية التكنولوجيا المالية متوسطة لدى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج

ثالثا/ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في استبيان عينة من الأفراد المتخصصين في الجانب المحاسبي والمالي، توصلنا إلى أهم النقاط التالية:

- التكنولوجيا لها دور مهم وتأثير إيجابي في تحسين الأداء المالي للبنوك .
- إن التكنولوجيا المالية لها أهمية متوسطة في تحسين أداء البنوك التجارية عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمتوسط 3.20 من اتجاهات أفراد العينة
- يرى أفراد العينة أن عملية الأداء المالي للبنك مستواه اتجاه البنوك التجارية عالي حيث كان اتجاههم نحو موافق بمتوسط 3.53.

مما سبق ومن خلال نتائج الاستبيان الاتجاهات أفراد عينة الدراسة، تبين أن التكنولوجيا المالية ذات أهمية كبيرة ولها دور مهم في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وتناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين، في المبحث الأول تم عرض منهجية الدراسة من خلال معالجة استمارة الاستبيان وتبيان هيكل الاستبيان وفرضياته، وفي المبحث الثاني تم تحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي.

خاتمة:

1- تحليل نتائج الاستبيان:

من خلال الدراسة التطبيقية للاستبيان وجدنا أن:

- للتكنولوجيا المالية دور مهم في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- الأداء المالي يؤدي إلى تحسين أداء البنوك التجارية، فتأثيره مرهون بمدى أثر التكاليف على الأداء المالي في البنوك وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2- توصيات البحث:

على ضوء نتائج الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات وهي:

- أن التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية مفيدة ومهمة في تحسين أداء البنوك ، مما يساعده على تحقيق وفرات تساعده على النمو والبقاء.

- ضرورة الاهتمام بالقوانين المالية وقوانين تشجيع الاستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها.

- أهمية أخذ الأدء المالي بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات البنك، لما له من أثر واضح في تدعيم المركز المالي.

خاتمة

كان للأحداث الاقتصادية الأخيرة كالأزمات المالية تأثيرا على الاقتصاد وخاصة القطاع المالي والمصرفي، حيث فرضت هذه الأخيرة على البنوك إعادة تقييم أدائها المالي لمواكبة التطورات والتهديدات المختلفة تبني التكنولوجيا المالية بهدف تحقيق الشمول المالي.

فالابتكارات العصرية والتكنولوجيا المالية حولت مشهد الخدمات المالية، وجعلتها تمر بعمليات متواصلة من التطور والابتكار، وقد أدى التقدم التكنولوجي السريع إلى تسهيل اعتماد نماذج جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة (الاتصالات والتكنولوجيا) لتقديم خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي بما فيها تقديم الائتمان ...الخ، كغيرها من الأدوات فهي تشكل فرص ومخاطر على القطاع المالي، إلا أن الجزائر مازالت متأخرة نوعا ما في التعاقد مع الشركات المستثمرة للتكنولوجيا المالية والاستفادة من مزاياها في تطوير الخدمات المالية.

فالتكنولوجيا المالية من بين المواضيع الهامة اليت تطرح نفسها بقوة داخل المؤسسات المالية والمصرفية، حيث أصبحت ترتكز صناعة الخدمات المالية والمصرفية في جزء كبير من جهدها عليها وذلك لبناء نظم مصرفية متقدمة جدا لتساير التطورات التكنولوجيا من اجل تقديم خدمات تتفق مع رغبات الزبائن في الوقت والمكان المناسبين كعامل حاسن للبقاء في الساحة المصرفية من أجل التوسع واللامحدودية.

ومن خلال ما سبق، وما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تمكنا من الإجابة على الفرضيات الموضوعة في بدايتها، كما يلي:

الفرضية الأولى:تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية

تبين لنا أن التكنولوجيا المالية تلعب دورا كبيرا في تحسين الأداء المالي للبنوك بشكل كبير، وذلك نظرا لكثرة التعاملات وتطورها وازدياد درجة تعقيدها. لذا سعت المؤسسة محل الدراسة إلى اعتماد التكنولوجيا المالية كنقطة ارتكاز في مجمل خدماتها وتعاملاتها.

الفرضية الثانية: تزيد التكنولوجيا المالية من ربحية البنوك.

تبين لنا أن التكنولوجيا المالية تزيد من اتساع دائرة التعامل في مجال المعاملات المالية، فالتكنولوجيا المالية تساعد على الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، في ربح الوقت وتحسين الأداء المالي.

الفرضية الثانية: هناك علاقة مباشرة بين استخدام التكنولوجيا المالية وتطور أداء البنوك التجارية.

من خلال دراستنا للعلاقة بين كل من استخدامات التكنولوجيا المالية وتطور أداء البنوك التجارية، وجدنا أن العلاقة بينهما مباشرة.

الفرضية الرابعة: يؤثر استخدام التكنولوجيا المالية تأثيرا طرديا مباشرا على الأداء المالي للبنوك التجارية

يتأثر الأداء المالي للبنوك التجارية تأثرا مباشرا.

❖ **نتائج الدراسة:**

- هناك علاقة إحصائية بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي للبنوك التجارية حيث أن التكنولوجيا المالية ووسائلها هي الأداة الأنسب لتقديم الخدمات مصرفية متطورة وحديثة في عالم السرعة والتغيير.
- تؤثر التكنولوجيا المالية على المؤسسات المالية والبنوك التجارية بشكل أفضل إذا ما أحسن استغلالها بما يسمح بتحقيق الكثير من الإيجابيات.
- يوجد اهتمام متزايد لدى البنوك التجارية نحو تطوير الخدمات وتحسين أدائها المالي وذلك بزيادة الإنفاق للحصول على التكنولوجيا المالية من أجل إنتاج وتقديم خدمات مصرفية بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين الآخرين من البنوك، وتسويق هذه الخدمات من أجل وزيادة ربحيتها.

❖ **التوصيات:**

- إسراع الدولة الجزائرية في التعاقد مع الشركات للاستثمار في التكنولوجيا المالية وتدريب مسيري القطاع المصرفي على أدواتها لتسهيل المعاملات المالية المختلفة؛
- إجراء تغييرات لما يتلائم مع المنتجات المالية الرقمية ومعالجة المخاطر الناجمة عنها لأن ذلك سيعرقل أدوات التكنولوجيا المالية في إتمام المعاملات المالية.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، وإعداد منصات للتمويل الجماعي على المواقع الالكترونية.

آفاق الدراسة:

وختاما، وفي إطار الحديث عن دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع، ولهذا نقترح مجموعة من العناوين كي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي.
- التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة
- دولا التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية.

قائمة المصادر

والمراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

الكتب :

- بوعتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.
- خابية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008.
- سليمان احمد اللوزي واخرون ، ادارة البنوك، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 1997.
- سيد علي عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأس مالية والاشتراكية والأقطار النامية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة الديواني، بغداد، 1984.
- شيخة، مصطفى رشدي الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1985.
- عبد الله ود خالد أمين ، الطرد اسماعيل ابراهيم ، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2006.
- عجيمة محمد عبد العزيز ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان 1979 م.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك ، منهج نقدي ومصرفي، الطبعة الأولى، بدون مكان النشر، 1999.
- علي البارودي، القانون التجاري، (العقود التجارية – عمليات البنوك – الأوراق التجارية – الإفلاس)الطبعة الثانية ، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1963.
- مجيد ضياء ، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1998.
- محمد سمير أحمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في لينوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

- منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006.
- جميل البديري حسين ، البنوك ، مدخل محاسبي وإداري، الطبعة الأولى الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- حنفي عبد الغفار ، تنظيم وإدارة البنوك والمكتب العربي الحديث، 2000.
- صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، بدون مكان نشر، دار الوسام للطباعة والنشر، 1998.
- عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، ادارة الائتمان ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان، 1999.
- وهيب الراوي خالد ، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج ، عمان، 2003.

البحوث الجامعية:

- **الأطاريح:**

- دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية "نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

- **رسائل الماجيستير:**

- مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2011/2010.
- ذياب الطراونة أنس مصلح ، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، رسالة ماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

- **مذكرات الماستر:**

- مقلاتي شعيب ، بوبغل الزواوي ، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2012/2011.
- سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

- ميلود عويدات زهور، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2015/2014.
- أوبا بن ذهيبة، تقييم الأداء المالي لشركة التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2016/2015.
- زنو محمد زكريا، دراجي مراح رزقي، مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي1945 قالمة، الجزائر، 2017/2016.
- بوسباطة ريان، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021/2020.

المجلات :

- حرفوش سعيدة، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة الآفاق العلمية، العدد 03.
- حسام الدين ليلى ، أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010.
- حيزية بنية وابتسام عليوش، تكنولوجيا المعلومات "ثورة اقتصادية جديدة" (دراسة حالة منطقتي الرق الأوسط ومال افريقيا)، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.
- عبد الرحيم وهيبة، عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء الثالث..
- فائق محمد سرحان الزويني، ابراهيم عبد الله عيدان، تكنولوجيا المعلومات في إدارة المشاريع الإنشائية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017/2016.
- لحمر عباس ابن تاج، تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "الواقع والمعوقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015.
- مروان درويش، انعكاسات استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية على تحسين أداء البنوك العاملة في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة القدس المفتوحة، 2018.

- مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.
- منار حيدر علي وآخرون، التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 64، 2020.
- منار حيدر علي وآخرون، التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي.
- نادر شعبان ابراهيم السواح، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.
- وهيبة عبد الرحيم وبن قدور أشواق (2018): توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.
- دادان عبد الغني ، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
- دادان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.
- دادان عبد الوهاب ، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الدراسة السابعة، العدد2، 2014.
- كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

القوانين:

- الأمر (03-11) المؤرخ في 26 اوت 2003المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

❖ المراجع الأجنبية:

- Bernardo Nicoletti, The Future of FinTech: Integrating Finance and Technology in Financial Services, Palgrave Macmillan .

الملاحق

-

– ملحق رقم : ثبات ألفا كرونباخ

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue[a]	0	0,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,698	8

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	29	96,7
	Exclue[a]	1	3,3
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,886	13

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	29	96,7
	Exclue[a]	1	3,3
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,908	21

–

- ملحق رقم: نتائج الفرضية الرئيسية

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
الأداء المالي	3,5375	0,60186	30
االكنولوجيا المالية	3,2038	0,67297	30

Corrélations

		الأداء المالي	االكنولوجيا المالية
Corrélation de Pearson	الأداء المالي	1,000	0,811
	االكنولوجيا المالية	0,811	1,000
Sig. (unilatéral)	الأداء المالي		0,000
	االكنولوجيا المالية	0,000	
N	الأداء المالي	30	30
	االكنولوجيا المالية	30	30

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,811[a]	0,658	0,645	0,35837

a. Prédicteurs : (Constante), االكنولوجيا المالية

b. Variable dépendante : الأداء المالي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,909	1	6,909	53,792	,000[b]
	de Student	3,596	28	0,128		
	Total	10,505	29			

a. Variable dépendante : الأداء المالي

b. Prédicteurs : (Constante), االكنولوجيا المالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,214	0,324		3,752	0,001
	االكنولوجيا المالية	0,725	0,099	0,811	7,334	0,000

a. Variable dépendante : الأداء المالي

-

- ملحق رقم نتائج الفرضية الجزئية الأولى

Statistiques

		الأداء المالي	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,5375	3,67	3,33	3,53	4,07	4,10	3,30	3,30	3,00
	Ecart type	0,60186	1,093	0,959	1,042	0,740	0,662	1,317	1,236	1,259

-

- ملحق رقم نتائج الفرضية الجزئية الثانية

Statistiques

		االكنولوجيا المالية	ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30	29
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	1
	Moyenne	3,2038	3,37	3,43	2,97	3,63	2,53	2,87	3,28
	Ecart type	0,67297	1,217	1,040	1,159	0,765	0,973	1,279	0,996

		ع8	ع9	ع10	ع11	ع12	ع13
N	Valide	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,27	3,17	3,40	3,80	2,83	3,13
	Ecart type	1,143	1,117	1,070	0,847	0,699	0,973

-

-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

الاستبانة موجهة لعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية برج بوعريريج

السادة والسيدات الكرام:

أضع بين أيديكم مجموعة من الأسئلة تخدم الجزء الأهم من بحثي في إطار مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر حول " دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية " ابنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أرجوا من حضراتكم أن تعيروني قليلا من وقتكم للإجابة على هذه التساؤلات مع توخي مبدأ الصدق في الإجابة .

إعداد الطلبة:

- داوش أيمن
- قادري أكرم

إشراف الدكتورة :

بليدة كاميليا

السنة الجامعية: 2021/ 2022

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس

ذكر ☐ أنثى ☒

2. العمر

أقل من 25 ☐ من 26-35 ☒ أكثر من36 ☐

3. المستوى العلمي

ثانوي ☐ تقني سامي ☐ ليسانس ☒ ماجستير ☐ أخرى ☐

4. عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☒ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الثاني: الأداء المالي للبنك

01	يستخدم البنك موارده المالية بكفاءة و فعالية تجعله قادرا على تحقيق اهدافه.			X		
02	السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين جيدة.			X		
03	وسائل الإستثمار تلبي احتياجات العملاء.			X		
04	تأثر المعاملات المالية على أداء البنك.				X	
05	تساهم التحويلات المالية في تحسين أداء البنك.	X				
06	يمتلك البنك تجهيزات تقنية حديثة.		X			
07	موظف البنك ذو كفاءة عالية.		X			
08	يسهل البنك تقديم الإقتراحات و الشكاوي ويوفر الطرق المناسبة لذلك.			X		

المحور الثالث: التكنولوجيا المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
09	يمتلك البنك تجهيزات تقنية حديثة.			X		
10	يوفر البنك مختلف الخدمات الحديثة و في مختلف المجالات كالخدمات الإلكترونية.	X				
11	يعمل البنك مع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.				X	
12	يقوم البنك بإدخال تغييرات على عملياته و الإعتماد أكثر على التكنولوجيا المالية.		X			
13	يعتمد البنك على تكنولوجيا البلوكشين(الدفتر الرقمي اللامركزي) لتسجيل المعاملات.				X	
14	يمتلك البنك نظام الأمن السيبراني للكشف المبكر عن الإحتيال.				X	
	عملية التمويل:					
15	تغطي منصات منح القروض فجوة التمويل بين العرض والطلب.			X		
16	تقديم مقترحات متنوعة في الإستثمارات المالية للعميل عبر الانترنيت يؤثر على ربحية البنك.	X				
	عمليات التحويلات المالية:					
17	تخفيض تكاليف التبادل الدولي يقلل من مداخيل البنك.				X	
18	زادت قيمة التحويلات المالية الدولية نتيجة التكنولوجيا المالية.		X			
19	عدم فرض رسوم على خدمات الدفع و التحويل يقلل من الربح في أعمال المدفوعات.		X			
	عملية الإقراض					
20	يقلل الإقراض من نظير إلى نظير P2P على مداخيل البنك نتيجة عدم دخوله كوسيط بين المقرضين و المستثمرين.			X		
21	الحد من عدم اتساق المعلومات كتحليل البيانات الضخمة يزيد من الإقراض المصرفي.			X		